جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

التنظيم القانوني لنفقة الزوجة خارج بيت الزوجية

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

إسراء محمد علي منعم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق احمد محمد الشيبان

استاذ القانون المدني

١٤٤٧ هـ

٢٠٢٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

{وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية (٢٢٨)

الإهداء

إلى قرة عيني إمام زماني، الإمام الحجة القائم المنتظر (عجل الله فرجه الشريف).

إلى من رباني وعلمني ورعانيّ ..... والدي الحبيب.

إلى روح والدتيّ الحبيبة ..... رحمها الله.

إلى زوجيّ سنديّ ورفيق دربيّ ..... حفظه الله.

إلى نور عيني أخوتي وأخواتي ..... حفظهم الله.

إلى أولادي منتظر وزهراء فلذة كبديّ ..... حفظهم الله.

إلى كل من ساندني من صديقاتي ..... حفظهم الله.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين، وعلى من والاهم ودعا بدعوتهم الى يوم القيامة.

لا يسعني من هذا المقام إلا أنّ اتقدم بشكري الجزيل وامتناني لدكتوري المشرف عبد الرزاق احمد محمد الشيبان لتفضله بالإشراف على رسالتي ولما قدمه من توجيهات وإرشادات سديدة التي كان لها الفضل الكبير والمهم في إثراء الرسالة ووصولها بهذا الشكل الذي عليه داعياً المولى عز وجل ان يمن عليه بالصحة والعمر المديد ليبقى نبعاً ينهل من نوره اهل العلم.

واتقدم بالشكر والعرفان إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا المتمثلة بعميدها المحترم، والرحمة والمغفرة للسيد محمد بحر العلوم، وللاستاذ الدكتور محمد علي بحر العلوم طيب الله ثراهم وتغمدهم الله برحمته الواسعة. كما اتقدم بالشكر والعرفات الى اساتذتنا الاجلاء في قسم القانون الخاص في معهد العلمين الذين افاضوا علينا من علومهم، وما منحوه من وقتهم ولو يتوانوا عن بذل قصارى جهودهم طوال السنة التحضيرية.

وشكر وتقديري الى كل من مدّ يدّ العون والمساعدة في إنجاز رسالتي وساعدني في الحصول على المصادر المهمة، واخص بالذكر المكتبة الحيدرية في العتبة العلوية المقدسة، ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، ومكتبة العتبة الحسينية، ومكتبة العتبة العباسية في كربلاء المقدسة، ومكتبة جامعة بغداد.

واتقدم بالشكر والامتنان للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي المتواضعة، واتمنى لجنابهم الكريم دوام الصحة وعلة الشأن، واتوجه بالشكر الجزيل للخبيرين العلمي واللغوي لما بذلوه من الجهود الاستثنائية لإظهار رسالتي بالمظهر الحالي.

الباحثة

المستخلص

تناولت هذه الدراسة التنظيم القانوني والفقهي لنفقة الزوجة في الحالات التي تتواجد فيها خارج بيت الزوجية بشكل مستفيض ومعمق، وذلك من خلال منهجية مقارنة تجمع بين نصوص قانون الأحوال الشخصية العراقي ومدونة الأحكام الشرعية الجعفرية، وقانون الأحوال الشخصية المصري، مع التأصيل الدقيق لهذه الأحكام في ضوء آراء فقهاء المذاهب الإسلامية الخمسة (الجعفري، الحنفي، الشافعي، المالكي والحنبلي). إذ انطلقت الدراسة من إشكالية أساسية وجوهرية تتمثل في التنازع بين حق الزوج في الاحتباس، والتمكين وبين حق الزوجة في النفقة عند خروجها من المسكن لضرورات واقعية، أو اجتماعية، أو صحية، وقد سعت الدراسة جاهدة في تفكيك مفهوم الاحتباس الموجب للنفقة وتوضيح ما إذا كان يقتصر على وجود الزوجة المادي داخل البيت، أم يتجاوز ذلك إلى مفهوم التمكين الذي لا يمنع الزوجة من ممارسة حقوقها المشروعة. كما توغلت الدراسة في تحليل صور الخروج المشروعة التي نصت عليها القوانين المقارنة والتي اقرتها المذاهب الفقهية بشكل صريح، أو ضمني، وفي المقابل بحثت الدراسة في الآثار القانونية المترتبة على الخروج غير المشروع الذي يقضي إلى وصف النشوز، أو اسقاط حق النفقة مع تتبع التباين بين الآراء الفقهية في تحديد توقيتات سقوط هذا الحق وهل يسقط بمجرد مغادرتها بيت الزوجية ام بامتناعها عن العودة بعد صدور الاحكام القضائية. وقد كشف المستخلص عن وجود فجوات تشريعية في معالجة الحالات المعاصرة، وكيفية تكييف ذلك في القوانين محل الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد على أنّ النفقة تدور وجوداً وعدماً مع مفاهيم الطاعة والاحتباس والتمكين وليس مجرد المكوث في مسكن الزوجية، موصياً بضرورة تعديل بعض النصوص القانونية لأجل أن تكون أكثر مواكبة لواقع المجتمع بما يضمن حماية الزوجة من التعسف في استخدام الحق في الطاعة من جهة ويصون كرامة الزوج وقوامته من جهة اخرى، ومختتماً بتقديم الرؤية القضائية المقترحة التي تساهم في مساعدة القاضي في الموازنة بين مصلحة كيان الأسرة وحق الزوجة في النفقة عند خروجها من المنزل لسبب تقتضيه الضرورة او العرف.

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٥
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنفقة الزوجة	٦-٥٣
المبحث الأول: مفهوم نفقة الزوجة	٧-٣٣
المطلب الأول: ماهية نفقة الزوجة	٨-٢٠
الفرع الأول: التعريف القانوني لنفقة الزوجة	٨-١٤
الفرع الثاني: التعريف الفقهي لنفقة الزوجة	١٥-٢٠
المطلب الثاني: شروط نفقة الزوجة وعناصرها	٢١-٣٣
الفرع الأول: شروط نفقة الزوجة	٢١-٢٦
الفرع الثاني: عناصر نفقة الزوجة	٢٧-٣٣
المبحث الثاني: مفهوم بيت الزوجية	٣٤-٥٣
المطلب الأول: التعريف ببيت الزوجية	٣٥-٤٦
الفرع الأول: بيت الزوجية من وجهة نظر القانون	٣٥-٣٩
الفرع الثاني: بيت الزوجية في الفقه	٣٩-٤٦
المطلب الثاني: مرادفات بيت الزوجية في الشريعة والقانون	٤٧-٥٣
الفرع الأول: تسمية بيت الزوجية في القانون	٤٧-٥٠
الفرع الثاني: تسمية بيت الزوجية في الفقه	٥١-٥٣
الفصل الثاني: نفقة الزوجة خارج بيت الزوجية	٥٤-١٢٥
المبحث الأول: آثار الخروج المشروع للزوجة على نفقتها	٥٥-٩١
المطلب الأول: آثار الخروج للعمل المشروع	٥٦-٧٥
الفرع الأول: آثار العمل بموافقة الزوج	٥٦-٦٦
الفرع الثاني: آثار العمل بدون موافقة الزوج على النفقة	٦٧-٧٥
المطلب الثاني: خروج الزوجة المشروع بين الحقوق الشخصية والواجبات الشرعية	٧٦-٩١
الفرع الأول: خروج الزوجة لطلب العلم	٧٦-٨٤
الفرع الثاني: خروج الزوجة للسفر	٨٤-٩١
المبحث الثاني: نفقة الزوجة خارج بيت الزوجية بعذر او بدون عذر شرعي	٩٢-١٢٥
المطلب الأول: ماهية العذر الشرعي	٩٣-١٠٥
الفرع الأول: العذر الشرعي وصوره من وجهة نظر القانون	٩٣-٩٩
الفرع الثاني: العذر الشرعي وصوره من وجهة نظر الفقه الإسلامي	١٠٠-١٠٥
المطلب الثاني: النشوز وعلاقته بالنفقة	١٠٦-١٢٥
الفرع الأول: تحديد مفهوم النشوز وعلاجه	١٠٦-١١٨
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على إقرار النشوز	١١٩-١٢٥
الخاتمة	١٢٩-١٣١
المصادر	١٣٢-١٤٢
Abstract	

المقدمة

أولاً: فكرة الموضوع:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى آل بيته وصحبه اجمعين، ومن سار على نهجهم بإحسان الى يوم الدين.

في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم في مجال القانون الخاص وتحديداً في روابط الأحوال الشخصية، ظهرت الحاجة الماسة إلى دراسة التنظيم القانوني لنفقة الزوجة خارج بيت الزوجية نظراً لما يمثله الموضوع من قيمة قانونية واجتماعية تمسّ استقرار الأسرة، وحقوق افرادها.

وبالرغم ممّا قدمه الباحثون في هذا السياق عموماً، إلا أنّ هناك نقص واضح في تناول الجزئية المتعلقة باستحقاق النفقة في حال وجود الزوجة خارج بيت الزوجية الشرعي، ومدى تأثر حقها بمفاهيم الاحتباس، والطاعة، والنشوز في ظل تعدد الرؤى الفقهية، والتشريعية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركز على تحليل اوجه الاختلاف، والاتفاق بين القوانين الوضعية ومذاهب الشريعة الإسلامية فيما يخص هذه الحالات، سعياً إلى سد الثغرة في المكتبة القانونية العربية عن طريق تقديم رؤية مقارنة جديدة تساهم في فض النزاعات القضائية المرتبطة بها.

إذ تعد نفقة الزوجة من الآثار المترتبة على عقد الزواج الصحيح، وهي واجب مفروض على الزوج تجاه الزوجة كفلته الشريعة الإسلامية واقرته القوانين الوضعية لضمان استقرار الأسرة وحماية كرامة الزوجة، وان استحقاق الزوجة لها مرتبط بمفهوم الاحتباس القائم على وجود الزوجة في بيت الزوجية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أحد أهم الإشكاليات في القانون الخاص والتي تمس أساس العلاقة الزوجية واستقرارها المالي، إذ تبرز الحاجة العلمية لهذا البحث من خلال ندرة الدراسات القانونية المتخصصة التي تفرد حيز مستقل لبحث حالة خروج الزوجة من البيت الشرعي ومدى استحقاقها للنفقة في ظل التطورات الاجتماعية الحالية، كما تكتسب الدراسة ثقل كبير من خلال منهجها المقارن الواسع الذي يربط بين نصوص قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ م، ومدونة الأحكام الشرعية الجعفرية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢٥ وقانون الاحوال الشخصية المصري، والتي تؤصل فقهياً بالعودة إلى المذاهب الخمسة، الجعفري، الحنفي، الشافعي، المالكي والحنبلي مما يمنح الباحث كشف مواطن الاختلاف، والاتفاق بين القانون والشريعة الإسلامية من جهة، والوقوف على الفلسفة التشريعية التي تتبناها التشريعات، أما من الناحية العلمية فتظهر أهمية الدراسة في تقديم الحلول القانونية، والضوابط الواضحة للقضاء لتكييف حالات خروج الزوجة سواء كان ذلك لضرورة، أم عمل، أم خلافات وتحديد الفاصل بين خروج الزوجة المشروع وغير المشروع مما يُسهم في سدّ الثغرات التشريعية وتوحيد الرؤية القانونية تجاه هذه الجزئية المهمة وضمان الحماية المادية المتمثلة بنفقة الزوجة من دون الإخلال بحقوق الزوج المشروعة.

ثالثاً: الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لمساعدة القانونيين والباحثين الاجتماعيين والمهتمين ببيان المبادئ القانونية والاحكام الشرعية التي تنظم حق الزوجة في النفقة عند مغادرتها بيت الزوجية مع تحديد الصور التي يبقى حقها قائماً وبنفس الوقت الحالات التي يسقط فيها حقها بسبب خروجها، كما وتسعى الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، ومدونة الأحكام الشرعية الجعفرية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ وقانون الأحوال الشخصية المصري رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٥ للوقوف على كيفية معالجة المشرع لهذه المسألة الدقيقة، ومدى استناد ورجوع النصوص القانونية إلى التأصيلات الفقهية في الشريعة الإسلامية المتمثلة بالمذاهب الخمسة (الجعفري، الحنفي، الشافعي، المالكي والحنبلي)، وأيضاً تسعى الدراسة إلى توضيح المواقف الشرعية، والقانونية من القضايا المستحدثة والمستجدة مثل خروج الزوجة سواء لحقوق شرعية أم شخصية أم للضرر أو لعلاج ومدى تأثير ذلك على مفاهيم التمكين والطاعة والاحتباس الموجب للنفقة

وصولاً الى وضع رؤى قانونية كاملة تُسهم في مساعدة القضاء للفصل في المنازعات وضمان تحقيق التوازن بين حقوق الطرفين بما يتوافق مع الواقع الاجتماعي والعدالة ونبذ الاختلافات التي تطرأ بين النصوص القانونية والآراء الفقهية في هذا الشأن.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وجود اختلاف في الآراء فقهية وعدم الوضوح في تحديد الحدود التي تفصل بين خروج الزوجة المشروع من مسكن الزوجية والخروج غير المشروع الذي يعد نشوز مسقط للنفقة في ظل الاختلافات القانونية من جهة والآراء الفقهية للمذاهب من جهة أخرى، إذ يبرز التساؤل الأساسي والجوهري: ما مدى كفاية الضوابط والمعايير التي وضعها المشرع في قانون الأحوال الشخصية العراقي ومدونة الأحكام الشرعية الجعفرية ونظيرهما قانون الأحوال الشخصية المصري في استيعاب الحالات الواقعية التي تضطر فيها الزوجة للخروج خارج المسكن؟، ومن هذه التساؤلات تتفرع عدة إشكاليات للدراسة وهي: ما هي الطبيعة القانونية والفقهية لنفقة الزوجة؟ وهل يُعدّ الاحتباس الفعلي داخل مسكن الزوجية شرط مطلق لاستحقاقها من وجهة نظر القانون والفقه؟، وهل نجح المشرع العراقي لقانون الاحوال الشخصية وللمدونة والمشرع المصري في وضع الضوابط والمعايير الدقيقة للتفريق بين خروج الزوجة المشروع وغير المشروع؟، وكيف عالجت هذه التشريعات والمذاهب الخمسة (الجعفري، الحنفي، الشافعي، المالكي والحنبلي) مسائل نفقة الزوجة بشتى حالاتها؟، وماهي الآثار المترتبة على خروج الزوجة بلا رضا الزوج إذا كان البيت الزوجية غير شرعي او غير مستوفي للشروط المطلوبة؟، وتزداد المشكلة تعقيداً عند المحاولة للتوفيق بين مقتضيات التمكين والاحتباس المفروض من عقد الزواج وبين الحقوق الشخصية والضرورات الإنسانية للزوجة في عالمنا المعاصر، مما يولد تضارب في التطبيقات القضائية، لذا استوجب البحث عن إجابة للسؤال الختامي: كيف يمكن صياغة الرؤى القانونية الموحدة التي توازن بين حق الزوج في القوامة وحق الزوجة في النفقة في حالة وجودها خارج دار الزوجية في الظروف الاستثنائية؟.

خامساً: نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق البحث في هذه الدراسة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تضمن الإحاطة بموضوع النفقة الزوجية خارج بيت الزوجية من الجوانب الموضوعية، والمكانية، والزمانية كافة، إذ يشمل النطاق الموضوعي دراسة القواعد القانونية، والشرعية التي تنظم استحقاق

الزوجة للنفقة او سقوطها عند مغادرتها للمسكن مع التركيز على حالات الخروج المشروع والنشوز وآثارهما المالية، وما يترتب على ذلك من الأحكام الخاصة، أما من حيث النطاق المكاني والتشريعي فيتمثل في الموازنة القانونية بين نصوص قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ وقانون الاحوال الشخصية المصري رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٥ والتعمق في التحليل الفقهي المقارن ليشمل المذاهب الإسلامية الخمسة لأجل الوقوف على أصول الأحكام ومدى تطورها وتباين آراء الفقهاء، في حين يذهب النطاق الزماني الى تتبع النصوص القانونية النافذة والاجتهادات القضائية الحديثة التي قد تطورت مع التغيرات الاجتماعية في العراق ومصر بما يتضمن دراسة حديثة تعالج إشكاليات النفقة في وقتنا الحالي دون الخروج عن الضوابط الفقهية، ويقتصر موضوع الدراسة على نفقة الزوجة فقط دون التعرض الى نفقة الاقارب او الاولاد.

سادساً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بشكل جوهري وأساسي في معالجة إشكالياتها على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للوصول الى الغاية المنشودة، إذ يتجلى استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل وتفكيك النصوص القانونية الواردة في قانون الأحوال الشخصية العراقي ومواد مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية وقانون الأحوال الشخصية المصري بشكل دقيق لأجل بيان دلالاتها ومقاصد المشرع منها مع ربطها بشكل اساسي بالأسس الفقهية المستمدة من المذاهب الإسلامية الخمسة من خلال عرض الآراء الفقهية وتكييفها قانونياً بما يتلاءم مع حالة الزوجة خارج بيت الزوجية، بينما تم توظيف المنهج المقارن لإجراء الموازنة العلمية الرصينة بين الأنظمة القانونية من جهة، والأنظمة الشرعية المتباينة من جهة أخرى لتحديد نقاط التوافق والتعارض في معالجة مسألة استحقاق النفقة، أو سقوطها، والمحاولة في استخلاص الحلول المناسبة التشريعية والاجتهادات القضائية التي تقارب بين الحقوق والواجبات الزوجية في ظل التحديات في عالمنا المعاصر، مما يتيح للباحث نقد النصوص واقتراح التعديلات القانونية التي تعزز من عدالة الأحكام واستقرار المراكز القانونية لكيان الأسرة في القوانين محل المقارنة.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

تعتمد هيكلية الدراسة على تقسيم يبدأ بالتأصيل القانوني والفقهي، ومن ثم ينتقل الى الحالات التفصيلية للخروج من بيت الزوجية، وصولاً الى الآثار الإجرائية والقضائية، وذلك على وفق الآتي:

سنعرض موضوع التنظيم القانوني لنفقة الزوجة خارج بيت الزوجية –دراسة مقارنة في فصلين، يدرس الفصل الأول الاطار المفاهيمي لنفقة الزوجة خارج بيت الزوجية والذي يكون في مبحثين، الأول مفهوم نفقة الزوجة، والثاني: مفهوم بيت الزوجية، اما الفصل الثاني يبحث نفقة الزوجة خارج بيت الزوجية قانوناً وفقهاً والذي جاء في مبحثين ايضاً، فالمبحث الأول يتناول نفقة الزوجة عند خروجها المشروع، وفي الثاني نفقة الزوجة خارج بيت الزوجية بعذر، أو بدون عذر شرعي.